
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

المجلة العلمية كلية التجارة جامعة قناة السويس المجلد الثالث العدد (١) ٢٠١٢ من ١٤٩ - ١٧٤

أثرممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشآة

سمية باسم صبحي محمد زين الدين
كلية التجارة بالإسماعيلية _ جامعة قناة السويس

الملخص

هذا البحث يقيس أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشآة ،حيث وجد أن هناك العديد من الشركات تستخدم كلا من إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات كنوعين مكملين، لبعض أو كبديلين لبعضهما خاصة بعد تشديدات إجراء ات الحوكمة وإصدارات قانون سابرنس أوكسلي.

عادة ما تمارس إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية من خلال عدة ممارسات ولكن هناك أربعة ممارسات هي الأكثر إنتشارا وتتمثل في التلاعب بالمبيعات والحد من النفقات التقديرية و خفض تكلفة الإنتاج التام المباع وتوقيت بيع الأصول ،ولكل نوع من هذه الأنواع تأثير على التدفقات النقدية حيث توصل الباحث في نتائج البحث أن كلا من التلاعب بالمبيعات وتخفيض النفقات التقديرية لهما تأثير إيجابي على التدفقات النقدية، فكلما زادت هذه الممارسات زادت التدفقات النقدية مما يدل على وجود علاقة طردية ، بينما لم يجد أي تأثير لعملية الإنتاج الزائد" خفض تكلفة الإنتاج التام المباع "على التدفقات النقدية مما يدل على عدم وجود علاقة بينما عملية توقيت بيع الأصول لم يختبرها البحث لعدم توافر البيانات الكاملة عنها في فترة الدراسة.

Measurement the Impact of Real and Accruals Earnings Management Practices on the Firm's Performance

Abstract

This research measures the impact of practices real earnings management cash flows where researcher found that there are many companies use both real earnings management and accruals earnings management for complementary to some or alternatives to some or substitutes for each other, especially after governance , publications and Act of Saberns Oxley.

usually practiced earnings management of the activities of the real through several types, but four types are the most prevalent and is the manipulation of sales and reduce the estimated expenditures and reduce the cost of production completely sold and the timing of the sale of assets and each of these types impact on cash flows, where the researcher in Search results that both the manipulation of sales and reduce the estimated expenditure has a positive impact on cash flows, the more these practices increased flows Altkadih, which indicates the existence of a positive relationship, while it did not find any Tire of the production process in excess of the cash flows, which indicates a lack of a relationship.

طبيعة المشكلة :-

تعرف إدارة الأرباح على أنها مجموعة النشاطات والأحكام التي تقوم بها الإدارة سواء من خلال التسويات المحاسبية أو التغييرات الإقتصادية ،للتدخل المقصود في عملية التقرير المالي ،بهدف التقرير عن رقم للأرباح المحاسبية يتسق مع رقم محدد أو مستهدف.وقد يكون هذا الرقم المستهدف من خلال متغيرات سوق الأوراق المالية، كما هو الحال في العمل على تعظيم الأرباح المحاسبية حتى تتسق مع تنبؤات الأرباح التي تصدر من قبل المحللين في السوق، أو من قبل الإدارة نفسها من أجل التأثير على أسعار الأسهم المطروحة في السوق، كما أن الرقم المستهدف للأرباح قد يتحدد من خلال خيارات الأسهم .

تمثل إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية إحدى ممارسات إدارة الأرباح التي ظهرت بوضوح بعد تشديدات المعايير المحاسبية وصدور قانون سابرنس أوكسلي وعادة ما تتم هذه الممارسات من خلال إحداث التغييرات الإقتصادية الحقيقية في أنشطة المنشآة الرئيسية وتشمل تخفيض الأسعار قرب نهاية السنة كمحاولة لتعجيل المبيعات من السنة المالية القادمة إلى السنة الحالية ،وتأجيل الإستثمار المرغوب فيه، وبيع الأصول الثابتة للتأثير على الأرباح والخسائر، وغالبا مايحدث هذا النوع لإعتقاد المدراء أن الأرباح تتجه نحو الصفر ،مالم يتخذوا إجراءات لتجنب الخسائر في التقارير المالية ،فيلجؤون إلى التلاعب بالأنشطة الحقيقية من خلال الصفقات الحقيقية أو مايسمي " بإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية "لأجل تخفيض هذ المخاطر .(Roychowdhury,2003,p.8)

أن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية تقوم على أساس التلاعب بالأنشطة الحقيقية من خلال تخفيض الأسعار قرب نهاية السنة كمحاولة لتعجيل المبيعات عن السنة المالية القادمة إلى السنة الحالية ،وتأجيل الإستثمار المرغوب فيه، وبيع الأصول الثابتة للتأثير على الأرباح والخسائر، وتخفيض نفقات البحث والتطوير ومصاريف الدعايا والإعلان ، ولكون هذه النشاطات مدرجة في قائمة التدفقات النقدية سواء كانت مدرجة بمسماها أو تأثر عليها من أي ناحية كانت فإن عمليات التلاعب بهذه الأنشطة سينتج عنه تأثير على التدفقات النقدية وتكمن مشكلة البحث في قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية .

الدراسات السابقة :-

قد تنوعت الدراسات التي تناولت هذا النوع من خلال عدة نواحي وفيما يلي عرض لأهمها :-

دراسة (Roychowdhury :2003)

عرض الباحث فيها إدارة الأرباح من خلال التلاعب الحقيقي بالأنشطة المؤثرة على التدفقات النقدية من العمليات، وكانت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنها تقدم دليل يتفق مع تلاعب المديرين في الأنشطة الحقيقية لتجنب الخسارة في التقارير، كما تعد أول دراسة تطبيقية للكشف عن التلاعب الحقيقي بالأنشطة والحد من نفقات البحث والتطوير ،وتركز على إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وعلى ان بعض الأنشطة التي يتم التلاعب فيها مثل تقديم تخفيضات الأسعارلها تأثير مباشر على الإستحقاق .

دراسة (Gunny :2005)

تناول الباحث النتائج المترتبة على إدارة الأرباح الحقيقية ولقد أكدت هذه الدراسة على وجود تأثير لإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على الأداء التشغيلي اللاحق، وما إذا كان المستثمرون يتوقعون إنخفاض هذا الأداء أم لا،كما رأى أن هناك علاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية والتدفقات النقدية المستقبلية ولكنها لم تحدد نوع هذه العلاقة .

دراسة (Roychowdhury :2006)

عرض الباحث ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية ، كماوجد دليلاً بأن المدراء يتلاعبون بالأنشطة الحقيقية لتجنب التقرير عن الخسائر السنوية ، وأن خصومات السعر بغرض الزيادة المؤقتة للمبيعات و تضخيم الإنتاج للتقرير عن تكاليف متدنية لتكاليف البضاعة المباعة ، والتخفيض الاستنسابي للنفقات بغرض تحسين الهامش المقرر من الأرباح.

دراسة (Cohen et. al :2008)

عرض الباحث مقارنة لممارسة إدارة الأرباح سواء من خلال الاعتماد على التسويات أو الأنشطة الحقيقية في فترتي قبل وبعد صدور قانون Sarbanes-oxleyوأهم ما توصل إليه إن مستوى ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية كانت منخفضة قبل صدور قانون Sarbanes-oxley،إن المنشآت تحولت من ممارسة إدارة الأرباح المعتمدة على التسويات إلى إدارة الأرباح المعتمدة على الأنشطة الحقيقية بعد صدور قانون Sarbanes-oxley.

دراسة (Kothari , Mizik and Roychowdhury:2012)

عرض الباحث دور إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية مقابلة مع إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات في تقييم العروض الموسمية للأسهم،وأهم ماتوصل إليه يتمثل في إن إدارة الأباح للأنشطة الحقيقية تكون غير ملحوظة بالنسبة للمستثمرين لكونها متعلقة بالأنشطة التشغيلية ،ويركزالمديرين على تخفيض نفقات البحث والتطوير والدعايا والإعلان مما يقلل من المنافسة وفرص الربحية ،ولكنها تزيد من الربح الحدي والتدفقات النقدية من العمليات .

بعد العرض السابق للدراسات السابقة يجد الباحث أن معظم هذه الدراسات ركزت على أربع أنواع لممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية ولم تعرض باقي الأنواع، وأن منها ما كان يقارن بين إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والإستحقاقات فيما قبل وبعد قانون سابرنس أوكسلي، ومنها ما عرض أثرها على الأداء، ومن هنا يكمن الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في أن هذه الدراسة ستكون مكملة لما سبقها من الدراسات،سوف تعرض أنواع ممارسات إدارة الأرباح إجمالا،ثم تدرس أثر هذه الممارسات على التدفقات النقدية .

أهداف البحث :-

يهدف هذا البحث إلى عدة أهداف وهي :-

أ- دراسة وتحليل أنواع وأساليب إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية .

ب- معرفة طرق قياس ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية .

ت- العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .

أهمية البحث :-

تحقق الأهمية البحثية لهذا البحث جانبين، أولهما ***الجانب العلمي*** حيث يعد هذا البحث ضمن البحوث الخاصة بإدارة الأرباح كأحد المجالات البحثية المعاصرة، التي حفاها قدر كبير من الأهمية ،والإهتمام من قبل الباحثين والمنظمات العلمية والمهنية .

أما الجانب الثاني فهو ***الجانب العملي*** حيث تتمثل أهمية هذا البحث ،في ضوء التغييرات الإقتصادية المعاصرة لهذه الفترة، في أنه يحاول تقديم وتوضيح مجالات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية ومفهومها وأنواعها، وآثرها على التدفقات النقدية ،حيث أنها قد تكون بمثابة مؤشر مبكر دل على إحتمال تعرض الشركة لمشاكل مالية وبالتالي قد تجنب المستثمرين الخسائر التي تؤدي لإنهيار مفاجيء.

فروض البحث :-

يسعى البحث لإختبار فرض رئيسى وينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية ويتفرع هذا الفرض إلى:-

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التلاعب بالمبيعات كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخفيض النفقات التقديرية كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .

ت- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنتاج الزائد كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية.

منهج البحث :-

ستقوم هذه الدراسة على الإعتماد على كلا من المنهجين التاليين :-

المنهج الإستقرائى :- وهو ذلك المنهج الذي يبدأ من الجزئيات وينتهي بالعموميات، وهذا من خلال تحديد إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وتوصيفها ودراسة أثرها ومن ثم التأكد من الفروض ومحاولة إثبات صحتها أوعدمها حتى نتوصل إلي حقائق عامة عن علاقة إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية بالتدفقات النقدية.

المنهج الإستنباطى :- وهومنهج التدرج من العموميات إلى الجزئيات ،وإستنباط الحقائق الجزئية من البديهيات، والمصادرات، والقضايا حيث سيتم إستنتاج حقائق جزئية أخرى عن إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية من العموميات التي تم التوصل إليها بواسطة المنهج الإستقرائي حيث يتم قياس هذه العلاقة ومن ثم محاولة تعميم النتائج لمعرفة إذا ماكان هناك علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .

تقسيمات البحث :-

تبعا لمشكلة البحث وتحقيقا لإهدافه وإتباعا لمنهجه وإتساقا مع فروضه يتناول هذا البحث النقاط البحثية التالية :-

الإطار النظري لإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية.

الدراسة التطبيقية .

الإطار النظري لإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية

١- مفهوم إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية :-

يعتمد مفهوم إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية Real Earnings management على قرارات الأنشطة التشغيلية، وهيكلة الصفقات الحقيقية،وتوقيتات عمليات بيع الأصول ،ولقد عرفها (Roychowdhury,2003,p.4)على أنها إتخاذ قرارات للإنحراف عن الحق المكتسب الذي يعظم صافي القيمة الحالية للمنشآة .

عرفها zang على أنها إجراءات تهدف لتغيير الأرباح المعلن عنها في إتجاه معين ويتحقق هذا التغيير من خلال هيكلة المعاملات والتلاعب بالتوقيتات أو المعاملات المالية للوصول إلى المستوى الأمثل،وتقوم إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على توافر عنصران أساسيان وهما قرارات حقيقية ويقصد بها عمليات التشغيل والأنشطة الإستثمارية مثل قرارات تسريع المبيعات وتخفيض نفقات البحث والتطوير من الأنشطة وعادة ما تؤثر هذه المعاملات على التدفقات النقدية ، والعنصر الثاني هو إتخاذ المديرين لإجراءات تحيد وتبعد عن الإجراءات المثلى وهذا العنصر يعتبر هو أساس مشكلة نظرية الوكالة (Zang,2006,p.34).

من خلال هذه التعريفات يستخلص الباحث أن مفهوم إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية يرتكز على ركيزتين أساسيتين :- أولهما أن إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية عبارة عن تغيير في الأنشطة الحقيقية بنفسها أو المعاملات التجارية بعينها ،أي أنها تؤثر تأثيرا مباشرا على هذه المعاملة بينما إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات تحدث بعد التنفيذ الفعلي للمعاملة وتؤثر على كيفية تسجيلها، وليس على المعاملة نفسها ،أما ثانيهما هو أن إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية يترتب عليها تدفق نقدي لأنها تقوم على أساس الأنشطة الحقيقية والإستثمارية ،مما يولد تدفق نقدي حالي أو مستقبلي بينما إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات لايترتب عليها تأثير على التدفقات النقدية سواء التدفقات الحالية أو المستقبلية .

٢- الفرق بين إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وإدارةالأرباح للأستحقاقات:-

يستخدم المديرون إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية بدلامن الأستحقاقات عندما يعتقدون أن الأرباح تكاد تنعدم أوتصل للصفر، فيقومون بالتلاعب بهدف تجنب التقرير عن خسائر مالية ،وتتمثل أهم أسباب تفضيل المديرين لإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية عن الإستحقاقات في:-

أ- أن قرار إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات يجب أن يتخذ في نهاية الفترة المالية أو في نهاية الربع سنة المالي ،وعندما يكون العجز الموجود في نهاية العام أكبر من الإستحقاقات التي يمكن التلاعب بها ،فهذا سوف يؤدي لإتجاة الأرباح للصفر مما يدفع المديرين لممارسة إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية لأنها تتم خلال العام ولا تتطلب الإنتظار لنهاية السنة المالية (Gunny,2005,p.2).

ب- إن إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات تقوم على أساس المعالجات المحاسبية التي يقوم بمراجعتها المراجع، بينما إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية تقوم على أساس القرارات التشغيلية التي يسيطر عليها المديرين (Yang,et.al.,2009,p.7).

ت- صعوبة كشف ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية لإنها تختص بلأنشطة ذات نفسها وليس بطريقة تسجيلها بينما إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات تتعلق بطرق تسجيل المعاملات مما يجعل الفرصة أكبر لكشفها من قبل المراجعين (Yu,2008,p.8).

ث- إن بعض المديرين يفضلون إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية عن الإستحقاقات لأنهم يعتبرونها أقل تكلفة وهذا الرأي يقوم على أساس انه في ظل ما تواجهه إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات من قيود ومخاطر عالية تكبدها تكاليف أعلى وهذه التكاليف تتجاوز فوائد إدارة الأرباح على أساس الإستحقاقات مما يزيد من تكاليفها نسبة إلي إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية (Marcus,2010,p.85).

٣- أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية :-

مع إنتشار وتزايد الإهتمام بإدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية فلابد من التعرف على أنواع ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وتتمثل أهم هذه الأنواع في الأتي :-

<u>٣-١ التلاعب بالمبيعات</u> :- (Sales Manipulation)

هو أحد أدوات وأساليب إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية حيث يعرف التلاعب بالمبيعات بإنه محاولة تلاعب الإدارة لزيادة المبيعات مؤقتا قبل نهاية السنة المالية(Chine,2008,p.18)حيث تقوم الإدارة بإتخاذ إجراءات تؤثر على عملية وحجم المبيعات، فلقد راى كلا من (Gunny,2005: Roychowdhury,2006) وغيرهم ان المديرين يحاولون زيادة المبيعات خلال هذا العام لهدف وحيد وهو مقابلة الأرباح المستهدفة، حيث تقوم من خلال:-

أ- تقديم خصومات للأسعار :- (Offering Price Discounts to Increase Sales)

إن عملية تقديم عروض تخفيضات الأسعار أو خصومات الأسعار تمكن المديرين من رفع المبيعات إلى ذروتها أكثرقبل نهاية السنة المالية ، حيث تقوم المنشاة بتقديم تخفيضات في أسعارالمنتجات، (Chapman. 2008.p. 3) وتؤدي هذه التخفيضات إلى زيادة الإقبال على الشراء وبالتالي إرتفاع أو زيادة مبيعات المنشأة ،نتيجة لهذه الخصومات مما يزيد من مبيعات هذه الفترة ،ومن الطبيعي أن المنشأة لن تقدر على تقديم مثل هذه الخصومات في السنة القادمة ،وبالتالي ستعود المنشأة للسعر القديم مرة أخرى،وبهذا يحدث إنخفاض لمبيعاتها في السنة المقبلة ،ومنها يرى الباحث أن المديرين قد يعجلون بأرباح حالية على حساب أرباح مستقبلية أي أنهم يحققون أرباح في الأجل القصير على حساب الأرباح في الأجل الطويل .

ب- تساهل أكثر في شروط الأئتمان :- (More Lenient Credit Terms)

حيث تقوم المنشأة بإعطاء تسهيلات إئتمانية أكثر، مثل تخفيض أسعار الفائدة على المبيعات الآجلة ،أو تقديم تخفيضات على عملية البيع العاجل ،مما يزيد من المبيعات خلال هذه الفترة (Roychowdhury,2006,p.359).

ويرى الباحث أن عملية التلاعب بالمبيعات سواء من خلال خصومات الأسعار أو من خلال التسهيلات الإئتمانية ،تؤدي لزيادة المبيعات في الأجل القصير ولكنه قد يؤثر سلبا على الأجل الطويل للمنشأة .

يتم قياس التلاعب بالمبيعات من خلال نموذج Roychowdhury ٢٠٠٣الممثل بالعلاقة الأتية :-

$$CFO_t/A_{t-1} = \alpha_1*(1/A_{t-1}) - \beta_1*(S_t/A_{t-1}) - \beta_2*(\Delta S_t \; A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن :-

- CFO تمثل التدفقات النقدية من العمليات خلال الفترة t.
- S_t تمثل صافي المبيعات خلال الفترة t بينما ΔS_t تمثل التغير في المبيعات بين العام الحالي والعام السابق
- A تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة t

٢-٣ تخفيض نفقات البحث والتطوير :- (Reducing Discretionary R& Expense)

إن تكاليف البحوث والتطوير من البنود التي حفاها قدر كبير من الإهتمام وذلك لإستخدامها

كأداة من أدوات الربحية خاصة في الشركات عالية التقنية والدافع من إستخامها كأداة لإدارة الربحية هو معالجتها-كمصروف في ذات السنة حيث قد تتوسع الشركة في مشروعات البحث والتطوير إذا رغبت في تقليل الأرباح أو تقلل من مشروعات البحث والتطوير إذا رغبت في زيادة الأرباح وبهذا تصبح تصرف الإدارة .

تعد عملية خفض النفقات وسيلة فعالة لزيادة الأرباح ،وعادة ما تمثل نفقات البحث والتطوير نسبة كبيرة من النفقات التقديرية ،حيث تقوم المنشأة بزيادة الأرباح من خلال خفض نفقات البحث والتطوير ،كما يقوم المديرين بخفض نفقات البرامج التدريبية والسفر وغيرها من النفقات، لإن آثارها لاتتحقق على المدى القصير ،بل تتحقق على المدى الطويل ،فيفضل المدراء بدلا من الإنفاق على هذه النفقات وإنتظار العائد المستقبلي، العمل على زيادة الأرباح من خلال خفض او الحد من هذه النفقات، مما يجعلهم يضحون بالبدء بمشاريع جديدة من أجل خفض النفقات ،كما يضحون بالقيمة الإقتصادية للمنشأة على المدى الطويل(Roychowdhury,2003,p.9) .

رأى جراهام أن المديرين يتخذون إجراءات إقتصادية حقيقية للحفاظ على المباديء والمظاهر المحاسبية ،فحوالي ٨٠% من العينة الإستطلاعية من المديرين يرون أن يخفضوا نفقات البحث والتطوير والإعلانات والصيانة ،من أجل الوصول للربح المستهدف ،بينما حوالي ٥٥% يرون تأخير عملية البدء في أي مشروعات جديدة للوصول للربح المستهدف ،حتى لو كان هذا التأخير يؤدي للتضحية بقيمة المنشأة (Graham, 2005,p. 3).

يتم قياس النفقات التقديرية (نفقات البحث والتطوير والدعايا والإعلان)من خلال نموذج Roychowdhury ٢٠٠٣الممثل بالعلاقة التالية :-

$$EXP_t/A_{t-1} = \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta*(S_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن :-

- EXP_t تمثل إجمالي النفقات التقديرية خلال الفترة t .
- A تمثل صافي الأصول خلال الفترة t
- S_t تمثل صافي المبيعات خلال الفترة t

٣-٣ خفض نفقات الدعايا والإعلان والمصروفات الإدارية والعمومية :-

(Reducing Discretionary Selling general and administrative Expense)

تقوم المنشأة بخفض نفقات الدعايا والإعلان حيث أن مباديء المحاسبة المقبولة عموما لاتعترف بالأصول غير الملموسة كالعلامات التجارية والتكنولوجيا وولاء العملاء وإلتزام الموظفين كأصول محاسبية حيث أن جميع هذه النفقات تأتي من الأنفاق على حملات الدعايا والإعلان فيقوم المديرين بتخفيضها من أجل زيادة الأرباح خلال الفترة الجارية بدلا من إنتظار عوائد مستقبلية (Gunny.2005.p.5) .

كما أن تخفيض نفقات الإعلان يعتمد على العلاقة بين الإعلان والمبيعات ،حيث يرغب المديرون في زيادة الأرباح،فيحاولون تخفيض أو زيادة الإعلانات ،وعملية تخفيض الإعلانات قد تؤدي لتخفيض المبيعات، مما يؤدي بدوره لتخفيض الأرباح، حيث أن أهتمام المديرين بالأرباح يجعلهم يخفضون نفقات الدعايا والإعلان، إلا إذا كان هذا التخفيض لا يعوض إنخفاض الأرباح الناجم عن إنخفاض المبيعات (Cohen,et.al. . 2009.p. 11).

٣-٤ الإنتاج الزائد :- (Overproduction)

يعد أحد وسائل إدارة الأرباح الحقيقية وتعتمد فكرة الإنتاج الزائد على زيادة عدد الوحدات المنتجة لخفض تكلفة الإنتاج التام المباع ،ويتم التركيز في هذه الطريقة على تكاليف الإنتاج بالنسبة للمبيعات ،وتعرف تكلفة الإنتاج بأنها تكاليف الإنتاج التام المباع مضافا إليها التغيرات في المخزون خلال الفترة (Roychowdhury.2003.p.11).

يقوم المديرين بزيادة الأنتاج لتلبية الطلب المتوقع في ظل إرتفاع مستويات الإنتاج ،فإن التكاليف الثابتة لهذا المنتج توزع على عدد أكبر من الوحدات ،وهذا يخفض نسبة التكاليف الثابتة لكل وحدة ،ولأن هذا التخفيض لا يقابله أي زيادة في التكاليف الحدية للوحدة ،فإن التكاليف الإجمالية للوحدة تنخفض مما يؤدي إلى خفض تكلفة الأنتاج التام المباع في تقارير المنشأة (Roychowdhury.2006.p.341) ،وعلى الأجل الطويل تحدث زيادة في التكاليف الحدية لكل وحدة ولكن هذه الزيادة في التكاليف الحدية لا تتجاوز الإنخفاض في التكلفة الثابتة لكل وحدة أي أن التكاليف الإجمالية سوف تنخفض مما يؤدي لإنخفاض تكلفة المنتجات المباعة ،ولكن بزيادة الأنتاج يصبح لدى المنشأة مخزون أعلى حتى نهاية السنة المالية ،فتتحمل المنشأة تكاليف تخزين مما يحملها تكالف أعلى (Chine.2008.p.3).

يرى الباحث أن عملية الإنتاج الزائد تحمل الشركة مخاطر أعلى تنجم هذه المخاطر من خلال تحمل الشركة لمستويات مخزون أعلى مما يزيد من تكاليف التخزين كما قد يتعرض هذا المخزون للتلف مما يكبد الشركة خسائر أعلى .

يتم قياس تكلفة الإنتاج الزائد من خلال نموذج Roychowdhury ٢٠٠٣الممثل بالعلاقة التالية:-

$$PROD_t/A_{t-1} = \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta_1*(S_t/A_{t-1}) + \beta_2*(\Delta S_t/A_{t-1}) + \beta_3*(\Delta S_{t-1}/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن :-

- $PROD_t$ تمثل تكلفة الإنتاج التام المباع .
- S_t تمثل صافي المبيعات خلال الفترة t بينما $\triangle S_t$ تمثل التغير في المبيعات بين العام الحالي والعام السابق.
- Aتمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة t.

٣-٥ توقيت بيع الأصول :- (Timing the Sale of Fixed Assets)

يعد توقيت بيع الأصول هو أحد أساليب إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية، حيث يقوم المديرين بإتخاذ قرار بيع أحد الأصول سواء الثابتة أو الإستثمارات من أجل تحقيق أرباح في حين إنخفاض أرباح هذه السنة عن السنوات السابقة، حيث يتخذ قرار البيع أو الشراء بحيث يراعي فارق القيمة بين صافي القيمة الدفترية والقيمة السوقية ،بما يحقق له مكاسب من هذه العمليات ،فعملية إختيار توقيت بيع الأصول الثابتة تجعل المديرين ينتظرون حتى إرتفاع الأسعار بما يحقق لهم أرباح رأسمالية أعلى (Gunny ,2009 ,p.7).

٣-٦ إعادة شراء الأسهم :- (Stock Repurchases)

حيث تقوم المنشآة بمحاولة مقابلة توقعات المحللين الماليين فتلجأ لعملية إعادة شراء جزء من أسهمها وتحويلها لأسهم خزينة لزيادة ربحية الأسهم،أوللحفاظ على سمعة المنشآة حيث يتم ذلك من خلال برنامج إعادة شراء الأسهم في السوق المفتوح ،ويكون أمام المديرين مرونة الأختيار في إعادة شراء كل أو جزء من الأسهم (Hirbar.et.al. ,2006.p.5).

تتم عملية إعادة شراء الأسهم عن طريق تخفيض عدد الأسهم العادية المستحقة وبالتالي قد يزيد نصيب السهم من الأرباح في هذه الظروف ، في ظل المنشآت التي لديها مرونة

للسيطرة على الحجم والوقت ،ويتم هذا من خلال برنامج السوق المفتوح كما أن هذه الطريقة تمثل وسيلة لإدارة ربحية السهم ،ليتفق مع ما هو متنبؤ به حيث أن ربحية السهم تزيد عند إعادة شراء الأسهم ،وعادة ما تقوم المنشآت بهذه العملية عندما تواجه ربحية السهم إنخفاضا بسبب خيارات الأسهم فيقومون بعملية إعادة شراء الأسهم (Xu.2007.p.13).

٣-٧ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة :- (Related Party Transactions)

تحدث هذه المعاملات عندما يتم تبادل الموارد أو الخدمات او الألتزامات فيما بين الأطراف، بغض النظر عن وجود مقابل تم تحميله لهذا التبادل، وقد تقوم الإدارة بإستخدام هذه المعاملات من أجل التأثير على الأرباح مثل شراء أو بيع بضائع أو عقارات ،ولقد تزايدت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خاصة بالمبيعات ،عندما ترغب المنشأة في تضخيم أرباحها تمهيدا لأصدار أسهم جديدة ،وذلك بسبب المرونة في تحديد حجم أو سعر البيع فيتم التلاعب في أسعار التحويل بين هذه المنشآت بهدف الوصول للربح المستهدف .

٣ - ٨ إستخدام الأدوات المالية ومبادلة الديون بالأسهم :-

(Financial Instruments Including Hedges and Debt- Equity Swaps)

تقوم هذه الطريقة على أساس إستخدام المشتقات المالية كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية ،حيث أن التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية تؤدي لزيادة تقلبات التدفقات النقدية

تعرف المشتقات المالية بانهاعبارة عن عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى مثل الأسهم والسندات والعقارات والعملات الأجنبية والذهب والسلع.. ،وتكون لها مدة زمنية محددة بالاضافة إلي سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد،تقوم المنشآت بمبادلة الديون بالأسهم لأجل تعويض الإنخفاض في أرباح الأسهم (Xu,2007,p.15).

٣-٩ هيكلة المعاملات التجارية :- Structuring of Business Transactions to Take Advantage of Alternative Accounting Choices

إن إدارة الأرباح تحدث نتيجة لإستخدام المديرين لأحكام شخصية عند إعداد التقارير المالية من خلال هيكلة المعاملات لهدف التحريف في هذه التقارير ، وتتم هذه الهيكلة من خلال طرق بديلة لمعالجة هذه المعاملات في ظل مباديء المحاسبة المقبولة قبولا عاما، من خلال طرق تصنيف هذه المعاملات (Xu,2007,p.16).

٤ - أثر إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية :-

إن ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية تؤثر تأثيرا مباشر سواء على التدفقات النقدية الحالية أو التدفقات النقدية المستقبلية ويتم دراسة هذا الأثر من خلال :-

٤-١ التلاعب بالمبيعات :-

هي عبارة عن محاولة المديرين لزيادة مبيعات الفترة الحالية مؤقتا سواء من خلال تقديم خصومات الأسعار أو من خلال تساهل في شروط الإئتمان، حيث يترتب على عملية تقديم الخصومات زيادة المبيعات حاليا مما يجعل المستهلكين يتوقعون تقديم مثل هذه الخصومات في الفترة المقبلة، مما يخفض مبيعات الفترة القادمة وبالتالي ينتج عنها زيادة الأرباح من المبيعات على المدي القصير وإنخفاض هوامش المبيعات في المستقبل مما يؤي لتخفيض التدفق النقدي الحالي (Roychowdhury,2006,p.338).

٤-٢ خفض النفقات التقديرية :-

عادة ما تقوم المنشأة بتخفيض النفقات التقديرية سواء نفقات البحث والتطوير أو نفقات الدعايا والإعلان والمصروفات العمومية والإدارية ،وذلك لإن آثارها لاتتحق على المدى القصير الأجل حيث تقوم المنشأة بالتضحية بالقيمة المستقبلية طويلة الأجل،من أجل أن تقوم بتحقيق أرباح على المدى القصير بل قد تؤجل المنشآة الدخول في مشروع جديد لتخفيض مثل هذه النفقات مما يؤدي إلى قلة الإستثمارات المستقبلية ، لكي تصل إلى الأرباح المستهدفة ولكن هذه التخفيضات تؤدي إلى تخفيضات في التكاليف كما أنها تؤدي لزيادة التدفق النقدي الحالي، ولكنها تخفض التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من العمليات (Roychowdhury,2006,p.359 Roychowdhury,2003,p.10).

٤-٣ الإنتاج الزائد :-

يقوم المديرين بزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتوقع وذلك من أجل تخفيض التكاليف الثابتة من خلال توزيع هذه التكاليف على عدد أكبر من الوحدات، وفي ظل عدم زيادة التكاليف الحدية فتنخفض تكلفة الوحدة من التكاليف الثابتة ،ولكن هذا الخفض يؤدي لتخفيض تكلفة الإنتاج التام المباع ،كما أن هذه الزيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة المخزون مما يزيد من تكاليف التخزين كما قد يتعرض هذا المخزون للتلف وهذا يؤدي إلى إرتفاع التكاليف وخفض التدفقات النقدية التشغيلية (Roychowdhury,2006,p.340).

٤-٤توقيت بيع الأصول :-

إن المعايير المحاسبية أتاحت للمديرين إختيار توقيت عملية بيع الأصول بما يحقق لهم مكاسب ولكن يراعى فارق القيمة بين صافي القيمة الدفترية والسوقية لتحقيق هذه المكاسب، حيث أن عملية بيع الأصول قد ينتج عنها مكاسب رأسمالية تؤدي بدورها لزيادة الأرباح ،ولكن من الممكن أن تخفض الشركة الأرباح مستقبلا لتحصل على أصول منتجة (Roychowdhury,2003,p.10) ولكن عملية تحقيق مكاسب رأسمالية من بيع الأصول ينتج عنها زيادة التدفق النقدي التشغيلي .

الدراسة التطبيقية

١-عينة الدراسة :-

لكي يقوم الباحث بالتحقق من صحة الفروض التي وضعها لهذه الدراسة وإثبات صحتها من عدمها ،سوف يقوم الباحث بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية ،حيث تم إختيار هذه الشركات بناء على ثلاث عوامل رئيسية وهي :-

- أن تكون هذه الشركات من ضمن الشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية على مدار السنوات التي تم تطبيق الدراسة عليها .
- أن تتوافر عنها القوائم المالية والبيانات الخاصة بالدراسة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩.

تمكن الباحث من الحصول على البيانات الخاصة بالشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية من خلال مصدرين أساسيين وهما كتاب الأفصاح الصادر عن بورصتي القاهرة والإسكندرية لعددي يوليو ٢٠١٠ ويوليو ٢٠٠٧، كما حصل على المعلومات من خلال مؤشر EXG100وحصل على القوائم المالية من نشرات هيئة سوق المال ،ولقد تم إستبعاد قطاع التمويل والبنوك من عينة الدراسة وتم أختيار ٥٠ شركة من الشركات الأكثر نشاطا من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩،وتم إستبعاد ١٥ شركة لعدم توافر قوائمها فاصبحت عينة الدراسة مكونة من ٣٥ شركة من مختلف القطاعات كما هي موضحة في الجدول الأتي :-

	إسم القطاع	العدد	النسبة المئوية
١	قطاع الموارد الأساسية	٢	%٦
٢	قطاع التشييد ومواد البناء	٤	%١١
٣	قطاع الكيماويات	٤	%١١
٤	قطاع الإتصالات	٣	%٩
٥	قطاع السياحة والترفية	١	%٣
٦	قطاع تكنولوجيا المعلومات	١	%٣
٧	قطاع الإعلام	١	%٣
٨	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	٥	%١٢
٩	قطاع العقارات	٦	%١٧
١٠	قطاع الادوية	١	%٣
١١	قطاع الخدمات والمنتجات المنزلية والشخصية	٣	%٩
١٢	قطاع الأغذية والمشروبات	٣	%٩
١٣	قطاع الغاز والتعدين	١	%٣
	الإجمالي	٣٥	%١٠٠

جدول (١) يوضح عدد الشركات الممثلة لكل قطاع

٢- نماذج القياس

٢-١ نماذج قياس إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية :-

حيث سيقوم الباحث بقياس الأنواع الأكثر إنتشارا وإستخداما المتمثلة في :-

٢-١-١- قياس التلاعب بالمبيعات

يتم قياس التلاعب بالمبيعات من خلال نموذج Roychowdhury ٢٠٠٣ ،حيث يعتمد هذا النموذج على وجود علاقة خطية بين التدفقات النقدية والتلاعب بالمبيعات ،ويتم قياسها من خلال النموذج التالي :-

$$CFO_t/A_{t-1} = \alpha_1*(1/A_{t-1}) - \beta_1*(S_t/A_{t-1}) - \beta_2*(\Delta S_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن :-

- CFO تمثل التدفقات النقدية من العمليات خلال الفترة t.
- S_t تمثل صافي المبيعات خلال الفترة t بينما $\triangle S_t$ تمثل التغير في المبيعات بين العام الحالي والعام السابق
- A تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة t

ولحساب قيمة التلاعب بالمبيعات كانت نتائج المؤشرات لهذ النموذج كالتالي:-

المقدرات	قيمة المقدرات	مستوى الدلالة الإحصائية	القرار	معامل التحديد
α	١٥٠٩٩,٥٣-	٠,٠٠٠٣	معنوي	٤٦%
β_1	٠,١٩٩٦	٠	معنوي	
β_2	٠,٠١٧٣-	٠,٠٢٥	معنوي	

جدول (٢) يوضح مقدرات نموذج التلاعب بالمبيعات

من النتائج السابقة يلاحظ معنوية المقدر α حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية يعادل ٠,٠٠٠٣ أقل من α تساوي ٠,٠٥ كما يتضح أيضا معنوية كلا من المقدرين β_1 و β_2 وذلك لان مستوى الدلالة الإحصائية لهما على التوالي يعادل ٠ ، ٠,٠٢٥ وكلاهما أقل من α تساوي ٠,٠٥ وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية والمبيعات الحالية حيث بلغت قيمة المقدر β_1 ٠,١٩٩٦ بينما توجد علاقة سلبية بين التدفقات النقدية والتغير في المبيعات حيث بلغت قيمة المقدر β_2 -٠,٠١٧٣ وذلك في ظل معامل تحديد يعادل ٤٦%، لذلك يري الباحث الإبقاء على جميع مقدرات المعاملات الخاصة بالنموذج وذلك لصحة دلالتها إحصائيا كما أتضح من العرض السابق .

٢-١-٢- قياس تخفيض النفقات التقديرية :-

يتم قياس النفقات التقديرية من خلال نموذج Roychowdhury ٢٠٠٣ حيث يعتمد هذا النموذج على وجود علاقة خطية بين النفقات التقديرية والمبيعات ويتم قياسها من خلال النموذج التالي :-

$$EXP_t/A_{t-1} = \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta*(S_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن :-

- EXP_t تمثل إجمالي النفقات التقديرية خلال الفترة t .
- A تمثل صافي الأصول خلال الفترة t
- S_t تمثل صافي المبيعات خلال الفترة t

ولحساب قيمة التلاعب أو تخفيض النفقات التقديرية كانت نتائج المؤشرات كالتالي:-

المقدرات	قيمة المقدرات	مستوى الدلالة الإحصائية	القرار	معامل التحديد
α	١١٦٨,٩١	٠,٣٤	غير معنوي	٢٩,١١%
β_1	٠,٠٤٤	٠	معنوي	

جدول (٣) يوضح مقدرات نموذج النفقات التقديرية

ومن النتائج السابقة من الملاحظ عدم معنوية المقدر α حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية يعادل ٠,٣٤ وهو أكبر من α تساوي ٠,٠٥ كما يتضح أيضا معنوية المقدر β_1 وذلك لان مستوى الدلالة الإحصائية يعادل ٠ وهو أقل من α تساوي ٠,٠٥،وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين النفقات التقديرية والمبيعات الحالية حيث بلغت قيمة المقدر β_1 ٠,٠٤٤ وهو معامل المبيعات الحالية بالنسبة لإجمالي الأصول وذلك في ظل معامل تحديد يعادل ٢٩,١١%، ولهذا يرى الباحث إستبعاد معامل المقدر α من هذا النموذج لعدم دلالته إحصائيا والإبقاء على معامل المقدر β_1 لدلالته إحصائيا في عينة الدراسة .

٢-١-٣- قياس الإنتاج الزائد :-

يتم قياس تكلفة الإنتاج من خلال نموذج Roychowdhury ٢٠٠٣ حيث يعتمد هذا النموذج على وجود علاقة خطية بين تكلفة الإنتاج والمبيعات والتغير في المبيعات ويتم قياسها من خلال النموذج التالي :-

$$PROD_t/A_{t-1} = \alpha_1*(1/A_{t-1}) + \beta_1*(S_t/A_{t-1}) + \beta_2*(\Delta S_t/A_{t-1}) + \beta_3*(\Delta S_{t-1}/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن :-

- $PROD_t$ تمثل تكلفة الإنتاج التام المباع .
- S_t تمثل صافي المبيعات خلال الفترة t بينما S_t Δتمثل التغير في المبيعات بين العام الحالي والعام السابق.
- A تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة t.

ولحساب قيمة التلاعب بتكلفة الإنتاج كانت نتائج المؤشرات كالتالي:-

المقدرات	قيمة المقدرات	مستوى الدلالة الإحصائية	القرار	معامل التحديد
α	٩٩٩٤,٣٥	٠,٥١	غيرمعنوي	٥٢,٧%
β_1	٠,٧٩	٠	معنوي	
β_2	٠,٠١١	٠,٧١	غير معنوي	
β_3	٠,٠٢٢	٠,٤	غير معنوي	

جدول (٤) يوضح مقدرات نموذج تكلفة الإنتاج

ومن النتائج السابقة من الملاحظ معنوية المقدر β_1 فقط حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية يعادل ٠ يعني أقل من α تساوي ٠,٠٥ كما يتضح أيضا عدم معنوية كلا من المقدرات α و β_2 وβ_3 وذلك لان مستوى الدلالة الإحصائية لهم على التوالي يعادل ٠,٥١ ، ٠,٧١ ، ٠,٤ حيث أن جميعهم أكبر من α تساوي ٠,٠٥وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين تكلفة الإنتاج والمبيعات الحالية حيث بلغت قيمة المقدر β_1 حوالي ٠,٧٩ بينما لاتوجد علاقة بين تكلفة الإنتاج التام والتغير في في مبيعات السنة الحالية لعدم معنوية دلالة المقدر β_2 الذي بلغت قيمته ٠,٠١١ كما لاتوجد علاقة بين تكلفة الإنتاج التام و التغير في مبيعات السنة السابقة حيث بلغت قيمة المقدر β_3 ٠,٠٢٢ وذلك في ظل معامل تحديد يعادل ٥٢,٧% ، ولذلك يرى الباحث إستبعاد كلا من معاملات المقدرات α و β_2 وβ_3 وذلك لعدم معنويتهم إحصائيا والإبقاء على معامل المقدر β_1 لمعنويته إحصائيا وذلك داخل عينة الدراسة .

٢-٢ قياس التدفقات النقدية :-

سيتم قياسها من خلال معدل التدفقات النقدية من العمليات و يعتبر هذا المقياس هو المكافئ لمقياس العائد على الأصول ولكن من خلال التدفقات النقدية ويقاس من خلال :-

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

٥-٢إختبارات الفروض :-

يقوم الباحث بإختبار صحة الفروض التي قامت على أساسها الدراسة كالأتي :-

ينص الفرض الرئيسي من فروض الدراسة الذي تم صياغته في صورة فرض العدم على أنه **"لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إدارةالأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية"** ولإختبار الفرض السابق تم تقسيم هذا الفرض إلى ثلاث فروض فرعية كما يلي :-

٥-٢-١ الفرض الفرعى الأول

"لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التلاعب بالمبيعات كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية "

للحصول على نتائج التلاعب بالمبيعات تم إستخدام النموذج الإحصائي سابق الذكر ولإختبار معنوية هذا الفرض تم إستخدام معامل إرتباط بيرسون وكذلك إختبار معنويتة بإستخدام إختبار T وكانت النتائج المستخرجة كالتالي :-

المتغير التابع	قيمة معامل الإرتباط	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار	عدد المشاهدات
التدفقات النقدية	٠,٤٦	٧,٥٦	٠	معنوي	٢١٠

جدول (٥) يوضح العلاقة بين التلاعب بالمبيعات والتدفقات النقدية

من النتائج السابقة يجد الباحث أن :-

١- بلغت قيمة إرتباط بيرسون بين التلاعب بالمبيعات كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية حوالي ٠,٤٦ وهو مايدل على وجود إرتباط طردي متوسط .

٢- بلغت قيمة إحصائية إختبار t لإختبار معنوية معامل إرتباط بيرسون ٧,٥٦ بينما كان عدد المشاهدات في هذا الإختبار ٢١٠ مشاهدة .

٣- بلغت قيمة مستوى الدلالة لإختبار t ٠ وهو أقل من مستوى المعنوية ∝=٠,٠٥ مما يدل على معنوية العلاقة بين التلاعب بالمبيعات كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .

٤- يرى الباحث أن هناك علاقة طردية بين التلاعب بالمبيعات كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية الحالية وهذا يختلف مع الإطار النظري حيث أن التلاعب بالمبيعات يقوم على تعجيل المبيعات في السنة الحالية مما يزيدالأرباح في الأجل القصير ذلك إذا كانت هذه المبيعات آجلة فإنها ستقلل من التدفقات النقدية الحالية وقد يرجع الأختلاف للتلاعب بخفض النفقات التي تؤثر إيجابيا على التدفقات النقدية .

ومما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التلاعب بالمبيعات كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية

٥-٢-٢ الفرض الفرعي الثاني

" لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التلاعب بالنفقات التقديرية كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية "

للحصول على نتائج التلاعب بالنفقات التقديرية تم إستخدام النموذج الإحصائي سابق الذكر ولإختبار معنويتة تم إستخدام معامل إرتباط بيرسون وكذلك إختبار معنويتة بإستخدام إختبار T وكانت النتائج المستخرجة كالتالي :-

المتغير التابع	قيمة معامل إرتباط	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار	عدد المشاهدات
التدفقات النقدية	٠,١٧٩	٢,٦٢	٠,٠٠٩	معنوي	٢١٠

جدول (٦) يوضح العلاقة بين التلاعب بالنفقات التقديرية والتدفقات النقدية

من النتائج السابقة يجد الباحث أن :-

١- بلغت قيمة معامل إرتباط بيرسون بين النفقات التقديرية كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية حوالي ٠,١٧٩ ممايدل على وجود إرتباط طردي ضعيف .

٢- بلغت قيمة إحصائية إختبار t لإختبار معنوية معامل إرتباط بيرسون ٢,٦٢ بينما كان عدد المشاهدات في هذا الإختبار ٢١٠ مشاهدة .

٣- بلغت قيمة مستوى الدلالة لإختبار t ٠,٠٠٩ وهو أقل من مستوى المعنوية α=٠,٠٥ مما يدل على معنوية العلاقة بين النفقات التقديرية والتدفقات النقدية .

٤- يرى الباحث أن هناك علاقة طردية بين النفقات التقديرية كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية الحالية حيث كلما زادت نسبة النفقات التقديرية زادت التدفقات النقدية الحالية وهذا يتسق مع الإطار النظري حيث أن النفقات التقديرية مثل البحث والتطوير ونفقات الدعايا والإعلان جميعها تمثل بنود نقدية فأن عملية تخفيضها والحد منها يؤدي لزيادة التدفقات النقدية الحالية.

ومما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين النفقات التقديرية كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .

٥-٢-٣الفرض الفرعي الثالث

" لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإنتاج الزائد كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية "

للحصول على نتائج الإنتاج الزائد تم إستخدام النموذج الإحصائي سابق الذكر ولإختبار معنوية هذا الفرض تم إستخدام معامل إرتباط بيرسون وكذلك إختبار معنويته بإستخدام إختبار T وكانت النتائج المستخرجة كالتالي :-

المتغير التابع	قيمة معامل إرتباط	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار	عدد المشاهدات
التدفقات النقدية	٠,٠١٩	٠,٢٦	٠,٧٨	غير معنوي	٢١٠

جدول (٧) يوضح العلاقة بين الإنتاج الزائد والتدفقات النقدية

من النتائج السابقة يجد الباحث أن :-

١. بلغت قيمة معامل إرتباط بيرسون بين الإنتاج الزائد كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية حوالي ٠,٠١٩ وهو مايدل على وجود إرتباط طردي ضعيف جدا بينهما.
٢. بلغت قيمة إحصائية إختبار t لإختبار معنوية معامل إرتباط بيرسون ٠,٢٦ بينما كان عدد المشاهدات في هذا الإختبار ٢١٠ مشاهدة .
٣. بلغت قيمة مستوى الدلالة لإختبار t لإختبار معنوية معامل إرتباط بيرسون ٠,٧٨ وهو أكبرمن مستوى المعنوية α=٠,٠٥ مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الإنتاج الزائد كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النفدية .

٤. يرى الباحث أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين الإنتاج الزائد كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية الحالية ولكن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيا في عينة الدراسة أي أنه لاتوجد علاقة في عينة الدراسة وهذا غير مقنع نظريا لإن عملية الإنتاج الزائد تهدف لخفض تكلفة الإنتاج التام مما يزيد من مستويات الإنتاج بشكل غيرمعتاد فيزيد من المبيعات ولكن هذه العملية تحمل المنشأة مصاريف أكبر متمثلة في تكاليف التخزين ولأن هذه التكاليف نقدية ستؤثر سلبا على التدفقات النقدية الحالية .

ومما سبق يمكن للباحث قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل الذي ينص على أنه لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإنتاج الزائد كأحد أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية في عينة الدراسة .

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة :-

عرض الباحث مفهوم إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية وعرض أراء الدراسات السابقة في تعريف هذا النوع ،ووجد أن إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية تركز على أنها تقوم على تغيير الأنشطة الحقيقية بنفسها أو المعاملات التجارية أي تؤثر تأثيرا مباشرعلى المعاملات الحقيقية كما انه قد يترتب عليها تولد تدفق نقدي حالي أو مستقبلي ، وعرض الفرق بين ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والإستحقاقات، حيث يرتكز الفارق الأساسي على التوقيت حيث أن إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية يمكن ممارستها في أي وقت من السنة المالية ، بينما تقتصر إدارة الأباح من خلال الإستحقاقات على نهاية السنة المالية فقط عرض أنواع إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية .

كما عرض أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية حيث أن كلا من عملية التلاعب بالمبيعات والإنتاج الزائد لها أثر سلبي على التدفقات النقدية بينما تخفيض النفقات التقديرية وتوقيت بيع الأصول لها أثر إيجابي على التدفقات النقدية .

النتائج :-

بعد عرض الإطار النظري للبحث وتحقيقا لفروضه توصل الباحث إلى النتائج التالية :-

توجد علاقة بين إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية و يتضح من خلال الأتي :-

- توجد علاقة طردية بين التلاعب بالمبيعات كأحد أنواع ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .
- توجد علاقة طردية بين تخفيض النفقات التقديرية كأحد أنواع ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .
- لا توجد علاقة بين الإنتاج الزائد كأحد أنواع ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والتدفقات النقدية .

التوصيات :-

يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يعتقد الباحث أنها ضروريةعلى النحو التالي :-

١- على الهيئات التنظيمية والجهات المهنية وضع ضوابط محكمة لتقليل ممارسات إدارة الأرباح، لحماية المستثمرين والسوق من تلاعب الشركات من خلال أساس الاستحقاق المحاسبي، ومن خلال الأنشطة الحقيقية .

٢- يطالب واضعي المعايير المحاسبية من إضافة بعض الفقرات التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية حيث أن التوجه السائد للقيام بهذا النوع بعد التشديدات .

المراجع :-

Periodicals:-

- Cohen, D.,Dey,A., and Thomas,L., (2008)."Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post- Sarbanes-Oxley periods". **The Accounting Review**, vol 83, pp: 757-787.
- Cohen, D., Mashruwala,R., and Zach,T.,(2009)."The Use of Advertising Activities to Meet Earnings Benchmarks: Evidence from monthly data", **Review of Accounting Studies**, Online First™, 7 July.
- Graham, J., Harvey, R., and Rajgopal, S.,(2005)," The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", **Journal of Accounting and Economics**, *volume* 40, pp 3-73.

- Gunny,K.,(2009),"The Relation between Earnings Management using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from meeting earnings benchmarks",**Contemporary Accounting Research**,vol27,pp885–890.
- Hribar,L.,Thorne,N.,and Bruce,W.,(2006)" Stock Repurchases as an Earnings Management Device",**Journal of Accounting and Economics**,vol41,pp3–27.
- Lian, H., and Chin,J., (2008)," Crossed-listed Foreign Firms' Earnings Informativeness, Earnings Management and Disclosures of Corporate Governance Information under SOX", **The International Journal ofAccounting**, vol 44,pp 1–32.
- Marcus,L.,(2010),"Strategic revenue recognition to achieve earnings benchmarks", **Journal of Account. Public Policy**,vol 29 ,pp82–95.
- Roychowdhury, S., (2006),"Earnings Management through Real Activity Manipulation", **Journal of Accounting & economics**, vol 42, PP335-370.

Working paper:-

- Chapman, C., (2008), "The Effects of Real Earnings Management on The Firm, Its Competitors and Subsequent Reporting Periods", **Working paper**, University of Harvard.
- Gunny, K., (2005),"What are The Consequences of Real Earnings Management", **Working Paper,** University of Colorado.
- Kothari, S., Mizik ,N., and Roychowdhury, S.,(2012)" Managing for the Moment: The Role of Real Activity versus Accruals Earnings Management in SEO Valuation", **Working Paper**, University of North Carolina.

- Roychowdhury, S., (2003), "Management of Earnings through the Manipulation of Real Activities that Affect Cash Flow From Operations", **Working Paper**, Sloan School of Management.
- Yang, L., Rahman,A.,and Bradbury, M., (2009)," The Trade-Off Between Real Earnings Management and Accruals Management ", **Working Paper**, Massey University Auckland New Zealand
- Zang, A., (2007), "Evidence on The Tradeoff between Real Manipulations and Accrual Manipulations", **Working Paper,** University of Rochester.

Thesis :-

- Yu, w., (2008)," Accounting – Based Earnings Management and Real Activities Manipulation", **Ph.D.,** Georgia Institute of Technology.
- Xu, Z.,(2006)," Three Essays on Real Earnings Management", **Ph.D.,** The University of Alabama.